



الاقتصاد الرقمي: رقم لبنان الصعب

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

مؤتمر "Arabnet Beirut 2017"

21 شباط ٢٠١٧ | بيروت

فيما يخط العالم طريقه في خوض غمار الثورة الصناعية الرابعة، تتأكد يوماً بعد يوم الأهمية الاستراتيجية للبعد المعرفي-التقني لهذه الثورة، والتي يقع الاقتصاد الرقمي في قلب تطورها المطرد. إن المصدر الأساسي لهذه الأهمية ينطلق من حقيقة أن اقتصاد المعرفة - وتحديداً الاقتصاد الرقمي - بات جزءاً لا يتجزأ، وأكثر من أي وقت مضى، من جوهر البنية التحتية الحديثة والمتطورة للاقتصاد العالمي بكافة مجالاته: الصناعية، والخدماتية، والزراعية. وما يعزز هذا التوجّه، هو الدور الذي يمكن للاقتصاد المعرفي-الرقمي أن يلعبه في تطوير عناصر النمو والتنمية الشاملة والمستدامة والربط بينها وتكاملها. فهناك علاقة طردية بين تطبيق الآليات المعرفية-الرقمية من جهة، وتحديث الأطر التربوية-التعليمية، وتعزيز آليات البحث والتطوير، وتثبيت وسائل الحوكمة ومكافحة الفساد، وبناء هيكلية الاقتصاد الإنتاجي، وإيجاد بيئات استثمارية تكاملية ما بين القطاعات الاقتصادية الحيوية، مثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والقطاع المالي-المصرفي والقطاع المعلوماتي-الاتصالي والقطاع النفطي وسائر القطاعات الصناعية-الخدمائية-الزراعية، من جهة أخرى.

في المشهد العالمي، يتنامى دور الاقتصاد الرقمي بسرعة. فقد شكّل حجم هذا الاقتصاد حوالي ٢٢,٥ بالمئة عام ٢٠١٥، ويتوقع أن يبلغ حوالي ٢٥ بالمئة عام ٢٠٢٠. فيما أظهرت بعض الدراسات أن زيادة ١٠ بالمئة في الكثافة الرقمية تؤدي إلى زيادة تقدّر بحوالي ٠,٤ بالمئة في نمو إنتاجية

إجمالي عوامل الإنتاج (Total Factor Productivity Growth) للاقتصادات المتقدمة و٠,٦٥ بالمئة للاقتصادات الناشئة، مع وجود فرصٍ لتحقيق زيادةٍ أكبر للدول التي تحتل مراتب أدنى في السلم الاقتصادي. وتضيف هذه الدراسات أنه ينبغي على الدول الاستفادة من نمو الكثافة الرقمية على ثلاث مستويات: المهارات الرقمية، والتقنيات الرقمية، والمسرّعات الرقمية. وبذلك يمكن أن يشكل الاقتصاد الرقمي عاملاً مضاعفاً للنمو (Growth Multiplier)، يعمل على تعزيز مكاسب الإنتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد.^أ

على الصعيد العربي، تُظهر بعض الأرقام الفجوات الرقمية الكبيرة التي يمكن تحويلها إلى فرصٍ معرفية قيّمة، إذا أُحسن العمل على معالجتها. إذ يبلغ عدد حالات تمويل رأس المال الاستثماري (Venture Capital) في المشرق العربي ١٢٠ لكل مليون دولار من الناتج القومي، مقابل ٦٤٠ في شرق آسيا. كما تبلغ نسبة استغلال الامكانيات الرقمية حوالي ثمانية بالمئة، أي أقل من نصف ما تبلغه في الدول الغربية. فيما تقدّر الزيادة التي يمكن تحقيقها في الناتج الإجمالي للمشرق العربي بواسطة تطوير الاقتصاد الرقمي، بحوالي ٩٥ مليار دولار سنوياً.^أ

في لبنان، يحتل الاقتصاد المعرفي-الرقمي أهميةً استثنائيةً، كعنصر اقتصادي استراتيجي واعد. يشهد الاقتصاد الرقمي في لبنان نمواً سنوياً يتراوح بين سبعة وتسعة بالمئة، حيث صنف الاتحاد الدولي للاتصالات (International Telecommunication Union) لبنان في المرتبة الأولى بين ١٩ دولة عربية والمرتبة الثانية بين الدول الـ ٥١ ذات الدخل المتوسط إلى المرتفع من حيث نسبة اختراق الحزمة العريضة للخطوط الهاتفية الثابتة (Fixed Broadband Penetration)، وهو يمثل عدد المشتركين في الخدمة لكل ١٠٠ شخص^ب. ومنذ العام ٢٠١٣، يولي مصرف لبنان اهتماماً بالغاً في تعزيز الاقتصاد المعرفي-الرقمي برافعته المهارات الرقمية والمسرّعات الرقمية. إذ يطلق مصرف لبنان مبادرات لتطوير اقتصاد المعرفة، بالاعتماد على كفاية ومثانة قطاعه المصرفي من جهة، والتعاون مع الدول المتقدمة للاستفادة من خبراتها من جهة ثانية.

فعلى مستوى البناء على قدرات القطاع المصرفي، تمّ زيادة نسبة توظيفات المصارف في هذا القطاع، في ظل الضمانة التي يؤمنها المركزي، إلى ٤ بالمئة من أموالها الخاصة، مع استثمار أكثر من ٤٠٠ مليون دولار حتى اليوم. علماً أن هذه الاستثمارات مرشحة للزيادة بـ ٢٠٠ مليون دولار. وفي حال توفر الطلب وتطور القطاع، سترفع هذه النسبة إلى ٥ بالمئة. ومما لا شك فيه أن النمو في كفاية رؤوس أموال المصارف نتيجة الهندسة المالية الأخيرة التي قام بها مصرف لبنان، قد وضع أموالاً إضافية في تصرف القطاع الرقمي. ففي العام ٢٠١٦ ارتفعت الودائع أكثر من ٦,٥ بالمئة، ما يعني أن هناك ١٠ مليارات دولار إضافية دخلت إلى القطاع المصرفي اللبناني. وبلغت موجودات مصرف لبنان بالعملة الاجنبية مستويات هي الأعلى تاريخياً، كما سجل ميزان المدفوعات في لبنان فائضاً بنحو المليار و٣٠٠ مليون دولار، وقد حصل كل هذا التصحيح للوضع النقدي دون الحاجة إلى رفع الفوائد على الليرة أو على الدولار الأميركي.

كما سعى مصرف لبنان إلى إيجاد تعاون وثيق بين القطاع المالي ورواد الأعمال في لبنان بواسطة مشروع المنصة الإلكترونية، وهو قيد الإنجاز من قبل هيئة الأسواق المالية، على أمل إطلاقها في الفصل الثاني من العام الحالي. ستوفّر هذه المنصة مجالاً عالمياً رحباً للتداول في الأسواق المالية اللبنانية بشفافية تامة، من قبل جميع اللبنانيين، مقيمين ومغتربين، وغير اللبنانيين. ومن شأنها أن تعزز ثقافة المساهمة والتمويل الرأسمالي للشركات الناشئة، مما يجنبها أعباء المديونية.

أخيراً، نستطيع أن نقول بكل ثقة، أنه بعد ثلاث سنوات من إطلاق مبادرة مصرف لبنان في دعم اقتصاد المعرفة الرقمي، فقد بدأنا بحصد النتائج. إذ يوجد حالياً في السوق اللبنانية ما يقارب الـ ٨٠٠ شركة ناشئة، وقد خلق القطاع المعرفي ٦,٠٠٠ فرصة عمل، وأضاف إلى الثروة الوطنية ما يقارب المليار دولار. نتطلع أن يكون هذا بداية الطريق.. الطريق نحو النمو والتنمية والإنتاج، المقرون بسلاح المعرفة والحدثة، والمعزّز بجناحي لبنان المقيم والمغترب، والمتكامل مع مجاله الحيوي العربي.

وشكراً.

-
- ⁱ Knickrehm, M. et al., 2016. Digital Disruption: The Growth Multiplier. Accenture Strategy.
- ⁱⁱ Elmasry, T. et al, 2016. Digital Middle East: Transforming the Region into a Leading Digital Economy. McKinsey.
- ⁱⁱⁱ World Telecommunication/ICT Indicators database 2016.